



نموذج الاختبار الكتابي لمباراة المتصرفين من الدرجة الثانية

موضوع تدريبي مع عناصر الإجابة (مجال الاقتصاد والمالية)

5

أسئلة قصيرة

1

دراسة حالة

38

سؤال اختيار
من متعدد

1

موضوع
إنشائي

نموذج تدريبي أصلي أُعد على نمط مباريات المتصرفين، ليس الموضوع الرسمي لأي دورة سابقة.

تعليمات الاستعمال

- خصص لكل جزء وقتا محددا (موضوع إنشائي: ساعة ونصف، 45 QCM: دقيقة، دراسة حالة: ساعة، أسئلة قصيرة: 30 دقيقة).
- اكتب الأجوبة على ورقة قبل قراءة عناصر الإجابة.
- الأجوبة المقترحة «عناصر» وليست نصا نموذجيا وحيدا، فالمصحح يقدر التنظيم والمنهجية والدقة.
- تأكد من آخر صيغ النصوص القانونية قبل الاعتماد عليها في الاختبار الحقيقي.

تنبيه: برنامج الاختبار والمدة وطبيعة الأسئلة يختلف من مباراة إلى أخرى. ارجع دائما إلى إعلان المباراة وبرنامجها الرسمي.

الفهرس

الجزء الأول: الموضوع الإنشائي

المحور 1: القانون الدستوري والمؤسسات 8 سؤالا

المحور 2: المالية العمومية 10 سؤالا

المحور 3: الاقتصاد والسياسات العمومية 10 سؤالا

المحور 4: الإدارة العمومية والموارد البشرية 10 سؤالا

الجزء الثالث: دراسة حالة (مذكرة)

الجزء الرابع: أسئلة قصيرة 5 أسئلة

عناصر الإجابة والتصحيح

منهجية الكتابة والمراجع المقترحة

الجزء الأول: الموضوع الإنشائي

المدة المقترحة: ساعة ونصف.

المالية العمومية بالمغرب: في أي مدى ساهم القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13 في تحسين الشفافية ونجاعة الأداء في تدبير المال العام؟

اكتب إنشاء منظما يتضمن مقدمة وإشكالية وتصميما وخاتمة، مع الاستشهاد بمراجع قانونية وأمثلة مغربية.

الجزء الثاني: أسئلة الاختيار من متعدد (38 سؤالاً)

اختر الجواب الصحيح الوحيد في كل سؤال.

8 سؤالاً

المحور 1: القانون الدستوري والمؤسسات

1 اعتمد الدستور المغربي الحالي عن طريق استفتاء سنة:

- أ 1962 ب 2004
ج 1996 د 2011

2 عدد جهات المملكة:

- أ 10 ب 8
ج 16 د 12

3 عدد أعضاء مجلس النواب:

- أ 325 ب 395
ج 270 د 120

4 يرأس المجلس الأعلى للسلطة القضائية:

- أ وزير العدل ب رئيس الحكومة
ج الملك د الوكيل العام للملك

5 المؤسسة الدستورية المكلفة بالمراقبة العليا لتنفيذ قوانين المالية:

- أ المجلس الأعلى للحسابات ب المجلس الدستوري
ج مجلس المنافسة د المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

6 يُعين الملك رئيس الحكومة من:

- أ) الحزب الحاصل على أقل الأصوات
- ب) أكبر الأحزاب سنا
- ج) الحزب الذي تختاره الإدارة
- د) الحزب الذي تصدر انتخابات مجلس النواب

7 القانون التنظيمي المتعلق بالجهات:

- أ) رقم 130.13
- ب) رقم 112.14
- ج) رقم 111.14
- د) رقم 113.14

8 ينص الفصل 154 من الدستور على أن المرافق العمومية تنظم على أساس:

- أ) الامتيازات الجهوية
- ب) المساواة والجودة والاستمرارية ومبادئ الحكامة الجيدة
- ج) الربح والمردودية فقط
- د) الأولوية للأقدمية فقط

9 القانون التنظيمي لقانون المالية الجاري به العمل:

- ☐ أ القانون التنظيمي رقم 130.13
☐ ب القانون رقم 09.21
☐ ج القانون رقم 31.13
☐ د القانون رقم 55.19

10 السنة المالية بالمغرب:

- ☐ أ من فاتح شتنبر إلى 31 غشت
☐ ب من فاتح أبريل إلى 31 مارس
☐ ج من فاتح يناير إلى 31 دجنبر
☐ د من فاتح يوليوز إلى 30 يونيو

11 مراحل تنفيذ النفقة العمومية بالترتيب:

- ☐ أ الأمر بالصرف، الأداء، الالتزام، التصفية
☐ ب الالتزام، التصفية، الأمر بالصرف، الأداء
☐ ج الأداء، الالتزام، التصفية، الأمر بالصرف
☐ د التصفية، الأداء، الالتزام، الأمر بالصرف

12 المبدأ الذي يقتضي الفصل بين مهام الأمر بالصرف والمحاسب العمومي:

- ☐ أ الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب
☐ ب عدم التخصيص
☐ ج وحدة الميزانية
☐ د سنوية الميزانية

13 تعني صدقية الميزانية (Sincérité):

- ☐ أ تقدير المداخيل دون النفقات
☐ ب إخفاء بعض العمليات
☐ ج الاكتفاء بميزانية سنة واحدة
☐ د تقدير واقعي ومعقول للموارد والتحملات

14 الميزانية القائمة على النتائج تعني:

- ☐ أ ربط الاعتمادات بالأهداف ومؤشرات الأداء
☐ ب تجميد النفقات
☐ ج ربط الاعتمادات بأقدمية الموظفين
☐ د توزيع الاعتمادات بالتساوي بين الوزارات

15 يصادق على قانون المالية:

- أ المحكمة الإدارية
ب بنك المغرب
ج المجلس الأعلى للحسابات
د البرلمان

16 عجز الميزانية العامة هو:

- أ مجموع الدين العمومي
ب الفرق بين النفقات والمداحيل (مع استبعاد الاقتراض)
ج ارتفاع الأسعار
د فائض الصادرات

17 من الأمثلة على الموارد الجبائية للدولة:

- أ الإتاوات الاختيارية
ب الضريبة على القيمة المضافة
ج الودائع البنكية للأفراد
د الهبات الدولية

18 الإدارة المركزية المكلفة بإعداد ومتابعة تنفيذ قانون المالية:

- أ رئاسة مجلس النواب
ب المديرية العامة للجماعات الترابية
ج وزارة الداخلية وحدها
د مديرية الميزانية (وزارة الاقتصاد والمالية)



19 الناتج الداخلي الإجمالي هو:

- ☐ أ قيمة الصادرات فقط
☐ ب الدين العمومي
☐ ج مجموع الأجور فقط
☐ د قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل البلد خلال سنة

20 التضخم هو:

- ☐ أ ارتفاع الأجور فقط
☐ ب انخفاض الأسعار
☐ ج الارتفاع العام والمستمر للأسعار
☐ د ارتفاع سعر سلعة واحدة

21 المؤسسة المكلفة بالسياسة النقدية بالمغرب:

- ☐ أ الخزينة العامة
☐ ب بنك المغرب
☐ ج المندوبية السامية للتخطيط
☐ د مجلس المنافسة

22 الجهة المنتجة للإحصائيات الرسمية حول البطالة والنمو بالمغرب:

- ☐ أ مجلس النواب
☐ ب بنك المغرب
☐ ج وزارة الصحة
☐ د المندوبية السامية للتخطيط

23 الميزان التجاري هو الفرق بين:

- ☐ أ قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع
☐ ب الأجور والأسعار
☐ ج الدين والفوائد
☐ د الدخل والادخار

24 سياسة ميزانية توسعية تعني عادة:

- أ خفض الإنفاق وزيادة الضرائب
- ب تجميد الأسعار
- ج رفع سعر الفائدة فقط
- د رفع الإنفاق العمومي و/أو خفض الضرائب لتحفيز الطلب

25 ارتفاع سعر الفائدة الرئيسي يؤدي نظريا إلى:

- أ خفض الضرائب
- ب زيادة القروض والاستثمار
- ج رفع الأجور مباشرة
- د تقليص القروض والاستثمار والطلب

26 القانون الإطار للحماية الاجتماعية:

- أ القانون الإطار رقم 09.21
- ب القانون رقم 65.99
- ج القانون رقم 41.90
- د القانون رقم 131.13

27 تقرير النموذج التنموي الجديد قُدم للملك سنة:

- أ 2021
- ب 2011
- ج 2005
- د 2016

28 القيمة المضافة تقاس بـ:

- أ الإنتاج ناقص الاستهلاك الوسيط
- ب الأجور فقط
- ج الأرباح فقط
- د الإنتاج زائد الاستهلاك الوسيط



29 النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية صدر بمقتضى ظهير:

- ☐ أ 24 فبراير 1958
☐ ب 14 مارس 1980
☐ ج 12 غشت 2000
☐ د 2 يوليوز 1972

30 من مبادئ المرفق العام:

- ☐ أ الإقصاء الجهوي
☐ ب المساواة والاستمرارية والتكيف
☐ ج الامتياز المهني
☐ د الريح الحصري

31 اللاتمركز الإداري هو:

- ☐ أ توزيع اختصاصات الدولة بين المركز ومصالحها الخارجية
☐ ب نقل الاختصاص إلى جماعات منتخبة
☐ ج خصوصية المرافق
☐ د إلغاء الإدارات المركزية

32 ميثاق اللاتمركز الإداري صدر بموجب:

- ☐ أ القانون رقم 31.13
☐ ب القانون رقم 55.19
☐ ج المرسوم رقم 2.17.618
☐ د الظهير الشريف لسنة 1958

33 القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية:

- ☐ أ القانون رقم 43.13
☐ ب القانون رقم 31.13
☐ ج القانون رقم 55.19
☐ د القانون رقم 09.08

34 القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات:

- أ القانون رقم 31.13 ب القانون رقم 41.90
ج القانون رقم 55.19 د القانون رقم 09.08

35 الجهة القضائية المختصة بدعوى إلغاء قرار إداري لتجاوز السلطة:

- أ المحاكم الإدارية ب المجلس الأعلى للحسابات
ج محكمة الاستئناف التجارية د المحكمة الابتدائية العادية

36 التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات يهدف إلى:

- أ تقليص الأجور فقط ب ملاءمة الموارد البشرية مع الحاجيات المستقبلية للإدارة
ج توظيف الأقارب د إلغاء التكوين المستمر

37 القانون المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي:

- أ القانون رقم 09.08 ب القانون رقم 43.13
ج القانون رقم 31.13 د القانون رقم 55.19

38 أول التزام للموظف العمومي تجاه المرتفق:

- أ إخفاء المعلومات العامة ب الحياد والنزاهة والالتزام بالسري المهني
ج تفضيل المعارف د طلب مقابل غير قانوني

الجزء الثالث: دراسة حالة: مذكرة حول رقمنة المساطر المالية

المعطيات: أنت متصرف من الدرجة الثانية بمديرية في وزارة الاقتصاد والمالية. كلفك رئيسك بإعداد مذكرة من 3 إلى 4 صفحات حول «رقمنة مساطر أداء النفقات العمومية». تتوفر على المعطيات التالية:

(1) تأخر متوسط في أداء مستحقات الموردين بسبب تعدد المساطر الورقية، (2) ضعف التتبع الإلكتروني للملفات، (3) إقبال متزايد للمقاولات الصغرى على المطالبة بآجال أداء أقصر، (4) إطار قانوني يشجع تبسيط المساطر ويمنع المطالبة بوثائق متوفرة لدى الإدارة.

المطلوب

1. شخص الوضعية الحالية وحدد الإشكالات الرئيسية.
2. اقترح حلولاً عملية مرتبة حسب الأولوية.
3. حدد شروط النجاح والمخاطر.
4. قدم توصية نهائية موجزة.

الجزء الرابع: أسئلة قصيرة

أجب عن كل سؤال في 5 إلى 8 أسطر.

1 ميز بين اللامركزية واللامركز الإداري.

2 ما هي مراحل تنفيذ النفقة العمومية، ومن يتدخل في كل مرحلة؟

3 اذكر ثلاثة مبادئ للميزانية.

4 ما أهمية المجلس الأعلى للحسابات في الحکامة المالية؟

5 عرّف نجاعة الأداء في تدبير المال العام.

عناصر الإجابة والتصحيح

الجزء الأول: خطة مقترحة للموضوع الإنشائي

المقدمة

- التمهيد: يتزايد الطلب المجتمعي على الحكامة المالية، وتعد الميزانية الأداة الأهم لتنفيذ السياسات العمومية.
- تحديد المفاهيم: المالية العمومية، قانون المالية، الشفافية، نجاعة الأداء.
- الإطار: الدستور (الفصل 75 وما يتعلق بالمراقبة والمحاسبة) والقانون التنظيمي 130.13 الصادر سنة 2015.
- الإشكالية: إلى أي حد نجح القانون التنظيمي 130.13 في ترسيخ الشفافية والنجاعة، وما الحدود التي ما زالت تعيق ذلك؟
- الإعلان عن التصميم: المحور الأول لأهم مستجدات القانون، والمحور الثاني لحصيلة التطبيق ومحدوداتها وآفاق التطوير.

المحور الأول: مستجدات القانون التنظيمي 130.13

- تعزيز الصدقية: تقديرات واقعية للموارد والتحملات والإفصاح عن الالتزامات.
- البرمجة الميزانية متعددة السنوات (ثلاث سنوات) لتحسين الرؤية.
- الانتقال إلى الميزانية حسب البرامج والنتائج: ربط الاعتمادات بالأهداف والمؤشرات.
- تعزيز دور البرلمان: تقديم مشاريع نجاعة الأداء، ومناقشة الميزانية حسب البرامج، وتقارير الافتتاح.
- الجهوية في الميزانية: برامج جهوية وتنسيق مع الجهات.
- تحسين الشفافية: نشر الوثائق الميزانية وتوسيع الإخبار.
- تقوية المراقبة والمحاسبة: دور المجلس الأعلى للحسابات في تقييم الأداء.

المحور الثاني: الحصيلة والمحدودات والآفاق

- المكتسبات: تحسن قراءة الميزانية، ثقافة التدبير بالنتائج، مواكبة التكوين للمدبرين.
- المحدودات: صعوبة تحديد مؤشرات الأداء الملائمة، تفاوت جاهزية القطاعات، ضعف الربط الفعلي بين الأداء والاعتمادات، محدودية مشاركة المواطن.
- التحديات المرتبطة بالجهوية واللامركزية: نقل الاختصاصات ومعه الموارد.
- الآفاق: الرقمنة (نظم المعلومات المالية)، الشفافية الرقمية (البيانات المفتوحة)، تكوين المدبرين، تعزيز التقييم المستقل للسياسات العمومية.

- تلخيص الجواب: القانون التنظيمي خطوة هيكلية مهمة لكن نجاحه رهين بالتنزيل الفعلي وتغيير ثقافة التدبير.
- فتح الأفق: ربط الأداء بالمحاسبة وتوسيع المشاركة المواطنة لجعل الميزانية أداة عدالة اجتماعية ومجالية.

تصحيح أسئلة الاختيار من متعدد

المحور 1: القانون الدستوري والمؤسسات

السؤال	الجواب	عنصر الإجابة
1	د	2011. صوت المغاربة على دستور 2011 في فاتح يوليوز 2011.
2	د	12. أُعيد تقسيم الجهات سنة 2015 في إطار الجهوية المتقدمة.
3	ب	395. ويتكون مجلس المستشارين من 120 عضواً.
4	ج	الملك. وفق الفصل 115 من الدستور.
5	أ	المجلس الأعلى للحسابات. ينص عليه الفصل 147 من الدستور، وهو يقدم المساعدة للبرلمان والحكومة في المجال المالي.
6	د	الحزب الذي تصدر انتخابات مجلس النواب. وفق الفصل 47 من الدستور.
7	ج	رقم 111.14. 112.14 للعمال والأقاليم، و113.14 للجماعات، و130.13 لقانون المالية.
8	ب	المساواة والجودة والاستمرارية ومبادئ الحكامة الجيدة. كما تخضع لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية.

المحور 2: المالية العمومية

السؤال	الجواب	عنصر الإجابة
9	أ	القانون التنظيمي رقم 130.13. صدر سنة 2015 ويعتمد الميزانية القائمة على النتائج.
10	ج	من فاتح يناير إلى 31 دجنبر. السنة المالية هي السنة الميلادية.
11	ب	الالتزام، التصفية، الأمر بالصرف، الأداء. الالتزام والتصفية والأمر بالصرف من اختصاص الأمر بالصرف، والأداء من اختصاص المحاسب العمومي.
12	أ	الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب. هذا الفصل يضمن المراقبة المتبادلة ويحد من مخاطر الاختلاس.
13	د	تقدير واقعي ومعقول للموارد والتحملات. وتشمل أيضاً الإفصاح الكامل عن الالتزامات.

السؤال	الجواب	عنصر الإجابة
14	أ	ربط الاعتمادات بالأهداف ومؤشرات الأداء. وتقدم الوزارات مشاريع نجاعة الأداء إلى البرلمان.
15	د	البرلمان. ويتم التصويت عليه مرة واحدة في السنة (بالإضافة إلى قوانين المالية المعدلة عند الاقتضاء).
16	ب	الفرق بين النفقات والمداخيل (مع استبعاد الاقتراض). ويُمول عادة بالاقتراض.
17	ب	الضريبة على القيمة المضافة. كما تشمل الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والرسوم الجمركية.
18	د	مديرية الميزانية (وزارة الاقتصاد والمالية). وتتعاون معها مصالح الخزينة العامة للمملكة.

المحور 3: الاقتصاد والسياسات العمومية

السؤال	الجواب	عنصر الإجابة
19	د	قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل البلد خلال سنة. ويقاس حجم النشاط الاقتصادي.
20	ج	الارتفاع العام والمستمر للأسعار. يقاس بمؤشر أسعار المستهلك.
21	ب	بنك المغرب. ومن أهدافه الحفاظ على استقرار الأسعار.
22	د	المندوبية السامية للتخطيط. تنجز البحث الوطني حول التشغيل.
23	أ	قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع. عجزه يعني أن الواردات تفوق الصادرات.
24	د	رفع الإنفاق العمومي و/أو خفض الضرائب لتحفيز الطلب. ويرتبط ذلك غالبا بارتفاع العجز.
25	د	تقليص القروض والاستثمار والطلب. وهو أداة لمحاربة التضخم.
26	أ	القانون الإطار رقم 09.21. صدر سنة 2021 ويؤطر تعميم التغطية الصحية والتعويضات العائلية.
27	أ	2021. ويحدد مسارات الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي.
28	أ	الإنتاج ناقص الاستهلاك الوسيط. وهي أساس حساب الناتج الداخلي الإجمالي.

المحور 4: الإدارة العمومية والموارد البشرية

السؤال	الجواب	عنصر الإجابة
29	أ	24 فبراير 1958. وهو الإطار العام لتنظيم وضعية الموظف.
30	ب	المساواة والاستمرارية والتكيف. وهي المبادئ التقليدية لقانون المرفق العام.
31	أ	توزيع اختصاصات الدولة بين المركز ومصالحها الخارجية. أما اللامركزية فتعني نقل الاختصاصات إلى جماعات ترابية منتخبة.
32	ج	المرسوم رقم 2.17.618. صدر في دجنبر 2018 لتفعيل اللاتمرکز.
33	ج	القانون رقم 55.19. ويكرس مبدأ عدم المطالبة بوثائق متوفرة لدى الإدارة.
34	أ	القانون رقم 31.13. يطبق الفصل 27 من الدستور.
35	أ	المحاكم الإدارية. أُحدثت المحاكم الإدارية بالقانون رقم 41.90.
36	ب	ملاءمة الموارد البشرية مع الحاجيات المستقبلية للإدارة. ويرتكز على المهن والكفاءات المطلوبة.
37	أ	القانون رقم 09.08. وتسهر عليه اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات الشخصية (CNDP).
38	ب	الحياد والنزاهة والالتزام بالسر المهني. وهي أسس أخلاقيات المرفق العام.

عناصر إجابة دراسة الحالة

- الشكل: رأس المذكرة (المرسل، المرسل إليه، الموضوع، التاريخ)، ملخص تنفيذي من 5 أسطر، ثم الخطة.
- التشخيص: أسباب التأخر (مساطر ورقية متعددة، تعدد المتدخلين، غياب التتبع)، أثر ذلك على المقاولات الصغرى وعلى صورة الإدارة.
- الإطار القانوني: القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والتوجه نحو الإدارة الرقمية.
- الحلول المقترحة (بالترتيب): خريطة للمساطر الحالية وتبسيطها قبل رقمنتها؛ منصة إلكترونية موحدة لإيداع الفواتير وتتبعها؛ توقيع إلكتروني وتبادل بيني للوثائق؛ لوحة قيادة لآجال الأداء؛ تكوين الموظفين.
- الحوكمة: تعيين مسؤول عن المشروع، جدول زمني تدريجي (تجريب في قطاع ثم تعميم)، مؤشرات (متوسط أجل الأداء، نسبة الملفات المرقمة).
- المخاطر: مقاومة التغيير، ضعف الجاهزية التقنية، أمن المعطيات وحماية المعطيات الشخصية (القانون 09.08).
- التوصية: إطلاق مشروع تجريبي خلال مدة محددة ثم تقييمه وتعميمه، مع إشراك الخزينة والمصالح المالية والمقاولات.

عناصر إجابة الأسئلة القصيرة

سؤال 1: ميز بين اللامركزية واللامركز الإداري.

عناصر الإجابة:

- اللامركزية: نقل اختصاصات من الدولة إلى جماعات ترابية منتخبة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.
- اللامركز: توزيع الصلاحيات داخل الدولة بين المصالح المركزية ومصالحها الخارجية، دون استقلال قانوني.
- المثال: الجماعات والجهات (لامركزية) والولايات والعمالات ومصالح الوزارات على المستوى الترابي (لامركز).

سؤال 2: ما هي مراحل تنفيذ النفقة العمومية، ومن يتدخل في كل مرحلة؟

عناصر الإجابة:

- الالتزام: إثبات نشأة الدين على الدولة (الآمر بالصرف).
- التصفية: تحديد المبلغ المستحق بعد التحقق من إنجاز الخدمة (الآمر بالصرف).
- الأمر بالصرف: إصدار الأمر بالأداء (الآمر بالصرف).
- الأداء: إبراء ذمة الدولة (المحاسب العمومي) بعد المراقبة.

سؤال 3: اذكر ثلاثة مبادئ للميزانية.

عناصر الإجابة:

- السنوية: تصادق على الميزانية لسنة واحدة.
- الوحدة والشمولية: عرض كل الموارد والنفقات في وثيقة واحدة وعدم المقاصة.
- عدم التخصيص: عدم ربط موارد معينة بنفقات معينة كقاعدة عامة (مع الاستثناءات القانونية).
- الصدقية: تقدير واقعي للموارد والتحملات.

سؤال 4: ما أهمية المجلس الأعلى للحسابات في الحكامة المالية؟

عناصر الإجابة:

- جهاز دستوري للمراقبة العليا على المالية العمومية.
- يراقب تنفيذ قوانين المالية وقيم الأداء والبرامج.
- يساعد البرلمان والحكومة والجهات في مجال المراقبة المالية.
- تقاريره العلنية تعزز المساءلة والشفافية.

سؤال 5: عرّف نجاعة الأداء في تدبير المال العام.

عناصر الإجابة:

- القدرة على تحقيق الأهداف المحددة بأقل كلفة وجودة عالية.
- تقاس بمؤشرات الفعالية والكفاءة والجودة.
- تقتضي ربط الاعتمادات بالنتائج والتقييم الدوري.

منهجية الكتابة

قبل الكتابة (10 دقائق)	اقرأ الموضوع بتمعن، حدد الكلمات المفتاحية، واكتب على المسودة مخطط الجواب وأهم الأفكار.
المقدمة (10 في المائة)	تمهيد، تحديد المفاهيم، إشكالية واضحة، ثم إعلان التصميم.
العرض (75 في المائة)	محوران متوازنان، لكل محور أفكار مرقمة مدعومة بمراجع قانونية وأمثلة مغربية.
الخاتمة (5 إلى 10 في المائة)	جواب مركز عن الإشكالية مع فتح أفق.
الشكل واللغة	جمل قصيرة، عناوين واضحة، خط مقروء، لا ضرب كثير، وتوزيع جيد للمساحة.
المراجعة (10 دقائق)	راجع الأخطاء اللغوية، وتأكد من ترتيب الأفكار ومن الإجابة عن كل أسئلة الموضوع.

مراجع مقترحة للمراجعة

- دستور المملكة المغربية لسنة 2011 (الباب المتعلق بالبرلمان والمالية والحكومة).
- القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.
- القوانين التنظيمية للجماعات الترابية: 111.14 و 112.14 و 113.14.
- القانون رقم 55.19 حول تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والقانون 31.13 حول الحق في الحصول على المعلومات.
- النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية (ظهير 24 فبراير 1958) وميثاق اللاتمرکز الإداري.
- تقارير المجلس الأعلى للحسابات وتقرير النموذج التنموي الجديد، ومنشورات وزارة الاقتصاد والمالية.

بالتوفيق في المباراة. التدرب على كتابة الإنشاء بالساعة أهم من قراءة عدد كبير من الملخصات.